

إغلاق مضيق هرمز وتداعياته الاقتصادية والجيوسياسية على النظام الدولي

الملخص التنفيذي

يُعد مضيق هرمز شريانًا حيويًا للتجارة العالمية، خاصة في مجال النفط والغاز. يشير التحليل إلى أن إغلاقه، حتى لفترة قصيرة، سيؤدي إلى أزمة اقتصادية عالمية واسعة النطاق، مع تداعيات متفاوتة على الدول والقطاعات المختلفة. تتصدر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والهند قائمة المتضررين، بينما تبرز روسيا كالمستفيد الأكبر. تتجه الأحداث نحو تصعيد التوترات الجيوسياسية والاقتصادية، مع تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع معدلات التضخم.

أهمية مضيق هرمز

إغلاق مضيق هرمز لم يعد مجرد تطور عسكري مرتبط بالحرب على إيران، بل تحوّل إلى أداة صراع استراتيجي ذات تأثير عالمي مباشر تمسّ أمن الطاقة والاقتصاد الدولي وسلاسل الإمداد. يمر عبر مضيق هرمز يوميًا ما يقرب من 17 إلى 20 مليون برميل من النفط، وهو ما يمثل حوالي خمس الاستهلاك العالمي، بالإضافة إلى نحو خمس الغاز الطبيعي المسال عالميًا. تتجه غالبية هذه الإمدادات (84% من النفط و 83% من الغاز الطبيعي المسال) إلى القارة الآسيوية، مما يجعله ممرًا استراتيجيًا لا غنى عنه للاقتصاد العالمي.

وبذلك أصبح المضيق نقطة الاختناق الرئيسية للاقتصاد العالمي، وورقة الردع الاقتصادية الأهم لدى إيران، ومسرحًا غير مباشر لإعادة تشكيل موازين القوة الدولية.

عناصر القوة والضغط في الأزمة

إيران تستخدم المضيق كسلاح اقتصادي غير متماثل ضد التفوق العسكري الأمريكي، وإغلاق المضيق يخلق ضغطًا عالميًا على واشنطن عبر الاقتصاد وليس المواجهة المباشرة، وفي حالة إعادة فتحه ستكون مشروطة بوقف العمليات

العسكرية. وهنا سيتم نقل الصراع من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي العالمي. كما أنّ الأزمة كشفت ثلاث حقائق استراتيجية:

1. اعتماد الاقتصاد العالمي الكبير على ممر جغرافي ضيق.
2. محدودية البدائل السريعة لنقل النفط.
3. ترابط الطاقة مع التضخم والنمو والاستقرار السياسي عالميًا.

المستفيدون من إغلاق مضيق هرمز

تُعد روسيا المستفيد الأبرز من إغلاق مضيق هرمز. ففي ظل الأزمة، يمكن لروسيا زيادة صادراتها النفطية إلى الصين بنحو 4 ملايين برميل يوميًا، وإلى الهند بما يتراوح بين 2.5 و 3 ملايين برميل يوميًا، مما يخفف من حدة الأزمة على هذين البلدين ويعزز من مكانة روسيا كمورد رئيسي للطاقة. كما أن الضغوط الأمريكية للحد من ارتفاع أسعار النفط قد تدفعها إلى رفع العقوبات عن المزيد من النفط الروسي، مما يصب في مصلحة الاقتصاد الروسي.

وترى إيران في إغلاق المضيق أقوى ورقة ضغط تمتلكها في مواجهة أي هجوم عسكري، ولن تقدم على إعادة فتحه إلا في حال توقف العمليات العسكرية ضدها. هذا الإغلاق يثبت قدرة إيران على التأثير بشكل كبير على حركة التجارة العالمية وأسعار الطاقة، مما يعزز من موقفها التفاوضي وقوتها الإقليمية.

الخاسرون من إغلاق مضيق هرمز

تُعد الولايات المتحدة من أكبر المتضررين، حيث تستورد يوميًا ما بين 7.5 و 8 ملايين برميل من النفط. سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى اتساع العجز في الميزانية الأمريكية، وقد يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى طباعة المزيد من الدولارات، مما يزيد من الدين العام (الذي قد يصل إلى 40.8 تريليون دولار) ويرفع معدلات التضخم. كما أن ارتفاع أسعار البنزين سيولد ضغوطًا سياسية داخلية على الإدارة الأمريكية.

ويأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية من حيث التضرر بعد الولايات المتحدة. يعاني الاقتصاد الأوروبي بالفعل من ارتفاع تكاليف الطاقة منذ وقف استيراد الغاز الروسي. سيؤدي إغلاق المضيق إلى ارتفاع أسعار الغاز بنسبة 16% ووقود الطائرات بشكل كبير، حيث يمر نصف واردات الاتحاد الأوروبي منه عبر المضيق. هذا الوضع قد يدفع الاقتصاد الأوروبي إلى أسوأ أداء اقتصادي له منذ سنوات طويلة، ويزيد من هروب الشركات الصناعية إلى مناطق ذات تكاليف طاقة أقل. وعلى الرغم من الدعم الروسي المحتمل، ستظل الصين والهند من أكبر المتضررين اقتصاديًا. الصين هي المستورد الأول للنفط عبر المضيق، وتستحوذ على 38% من النفط العابر، كما أن لديها استثمارات ضخمة في إيران تبلغ 400 مليار دولار.

الهند هي ثاني أكبر مستفيد من المضيق، وتستحوذ على 15% من صادرات النفط عبره. أي اضطراب في المضيق سيؤثر بشكل مباشر على اقتصاداتهما التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة.

ستتأثر دول الخليج المنتجة للنفط بدرجات متفاوتة. العراق والكويت وقطر ستكون الأكثر تضرراً لاعتمادها شبه الكامل على المضيق في تصدير النفط والغاز (قطر أوقفت تسييل الغاز بالكامل). بينما تمتلك السعودية والإمارات خطوط أنابيب بديلة تسمح لهما بتصدير جزء من إنتاجهما (4-5 ملايين برميل يومياً)، إلا أنهما قد تضطران إلى تقليص الإنتاج بسبب امتلاء مرافق التخزين وعدم القدرة على تصدير الكميات المنتجة.

في المجال الاقتصادي سيشهد الاقتصاد العالمي تراجعاً حاداً في النمو، حيث يتوقع أن ينخفض من 3.3% إلى 1.3%. سترداد التكلفة الإجمالية للاقتصاد العالمي بنحو 5 تريليونات دولار نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والنقل والإنتاج. كما سترتفع أجور الشحن البحري بشكل جنوني (من 50 ألف دولار إلى أكثر من 450 ألف دولار للشاحنة الواحدة)، وتتضاعف تكاليف التأمين البحري، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار معظم السلع عالمياً وتأثر قطاعات الطاقة والصناعة والغذاء والنقل البحري. ومن التداعيات الاقتصادية المتوقعة:

1. صدمة أسعار الطاقة. يتمثل ذلك في ارتفاع النفط نحو 120 دولاراً للبرميل أو أكثر، وتضخم عالمي واسع النطاق، وكذلك ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج والغذاء.
2. تباطؤ الاقتصاد العالمي. وتتمثل في تراجع النمو من 3.3% إلى 1.3%، وخسائر قد تصل إلى 5 تريليونات دولار، إضافةً لضغط على الأسواق المالية والعملات.
3. اضطراب سلاسل الإمداد. ف 90% من التجارة العالمية بحرية. الأمر الذي يؤدي تضاعف أجور الشحن والتأمين، وارتفاع أسعار السلع تدريجياً للمستهلكين.

الانعكاسات الإقليمية

دول الخليج:

- خفض الإنتاج بسبب صعوبة التصدير لا ضعف القدرة.
- امتلاء مرافق التخزين.
- اعتماد شبه كامل لبعض الدول على المضيق (العراق، الكويت، قطر).

العالم العربي:

- ارتفاع تكلفة المعيشة.
- ضغوط مالية على الدول المستوردة للطاقة.
- اضطراب أسواق الغذاء والنقل.

البعد الجيوسياسي للأزمة

الأزمة تكشف تحولاً مهمًا: فالحرب لم تعد أمريكية-إيرانية فقط، بل أصبحت صراعًا على شكل النظام الاقتصادي العالمي. حيث يظهر: دعم روسي وصيني غير مباشر لإيران لمنع انهيارها، وخوف عالمي من انهيار تدفقات الطاقة. مع انتقال مركز التأثير من ساحات القتال إلى الأسواق المالية والطاقة.

الاستنتاجات الرئيسية.

1. إغلاق مضيق هرمز يمثل تصعيدًا اقتصاديًا عالميًا أكثر منه عسكريًا.
2. إيران نجحت في نقل كلفة الحرب إلى الاقتصاد الدولي وليس إلى أراضيها فقط.
3. الولايات المتحدة ليست محصنة اقتصاديًا رغم تفوقها العسكري.
4. آسيا — وليس الغرب فقط — هي المتضرر الأكبر بسبب اعتمادها الطاقوي.
5. روسيا المستفيد النسبي الوحيد نتيجة ارتفاع الأسعار وإعادة الطلب على نفطها.
6. الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة هشاشة عالية تشبه أزمات الطاقة التاريخية.
7. استمرار الإغلاق لأكثر من شهرين قد يدفع العالم نحو ركود عالمي واسع.
8. الاحتياطات النفطية الاستراتيجية حل مؤقت لا يعالج أصل الأزمة.
9. القرار السياسي والعسكري هو العامل الحاسم الوحيد لإنهاء الأزمة.
10. المضائق البحرية عادت لتصبح أدوات ردع استراتيجية في النظام الدولي.

الاتجاه العام للموقف .

الاتجاه القصير المدى .

- استمرار تقلبات أسعار النفط.
- ضغوط سياسية داخل الولايات المتحدة وأوروبا.

- محاولات دبلوماسية مكثفة لوقف التصعيد.

الاتجاه المتوسط.

- إعادة رسم خرائط الطاقة العالمية.
- تسريع البحث عن طرق تصدير بديلة بعيدًا عن المضائق.
- تعزيز التحالفات الطاقوية الآسيوية-الروسية.

الاتجاه الاستراتيجي الأوسع

يتجه العالم نحو: نظام طاقة أكثر تسييسًا وأقل استقرارًا، حيث تتحول الممرات البحرية إلى أدوات قوة جيوسياسية موازية للسلاح العسكري.

الخلاصة التقديرية

إغلاق مضيق هرمز لا يمثل مجرد أزمة إقليمية، بل اختبارًا لقدرة النظام الاقتصادي العالمي على الصمود أمام الحروب الجيوسياسية. وكلما طال أمد الإغلاق، تحولت الأزمة من ضغط اقتصادي مؤقت إلى إعادة تشكيل محتملة لموازن القوة الاقتصادية العالمية، حيث تنتقل الكلفة تدريجيًا من أطراف الحرب إلى الاقتصاد الدولي بأكمله.